حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي
www.hurrriya.com
حرية – العدد (٣٥) ٢٠١٣/٢/٢٥

الصداقة القاتلة وتسليح المعارضة السورية

علي الشيخ منصور

انتهى الاجتماع الأخير لمجموعة دول الاتحاد الأوروبي ال ٢٩ في بروكسل يوم الاثنين ١٨ شباط/ فبراير إلى تمديد العمل بالقرار الأوروبي القاضي بحظر توريد الأسلحة إلى سوريا لثلاثة أشهر قادمة، حيث كانت بريطانيا شبه وحيدة في تأييدها دعم المعارضة السورية بالسلاح، في مواجهة معارضة شديدة من ألمانيا والسويد وحتى وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي البريطانية كاثرين اشتون، بعد أن تراجعت فرنسا عن مواقفها المؤيدة لرفع الحظر سابقاً، حيث فاجأ الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الجميع قبل أسبوع من اجتماع بروكسل بتأكيده أن الاتحاد الأوروبي لن يرفع الحظر عن الأسلحة المرسلة إلى المعارضين السوريين طالما أن امكانية الحوار السياسي لتسوية الأزمة ما زالت قائمة. بداية نقول: إذا كان الهدف من هذا القرار هو معاقبة النظام السوري وحرمانه من إمدادات السلاح التي تساعده في قتل معارضيه من الشعب السوري، فإننا نكتشف ببساطة أن إمدادات النظام من السلاح ما زالت مستمرة وبأضعاف معدلاتها الطبيعية، لأنها تأتي من روسيا وإيران بشكل خاص، والداعمتين لحربه الشعواء ضد معارضيه المطالبين برحيله، وهما دولتان غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن القرار السابق بالنتيجة هو معاقبة للمعارضة السورية فقط، وحرمانها من التزود بالسلاح الضروري لمواجهة إجرام نظام الأسد. مع أن لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة أعلنت في تقريرها الصادر بذات التاريخ ١٨ من الشهر الجاري دعوتها مجلس الأمن إلى تحمّل المسؤولية عن محاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في سوريا. وأشارت أن القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها قامت باعتقال الأفراد، وذلك من خلال عمليات تفتيش المنازل وعند حواجز التفتيش الواقعة في جميع أنحاء سوريا، كما رصدت اللجنة «نمط من الضربات الجوية المثيرة للقلق والتي استهدفت المستشفيات والمخابز وطوابير المنتظرين للخبز»، حيث وثقت ١٢ حالة قامت طائرات الحكومة فيها بقصف طوابير منتظري الخبز، وسجلت أيضاً حوادث لتعرض أطفال للقتل والتعذيب والاغتصاب من قبل قوات موالية للحكومة. كما سبق لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ناڤي بيلاي قبل يومين من ذلك الإعلان، أن دعت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إحالة سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهو ما أثار اعتراض موسكو التي اعتبرت اقتراح إحالة المتهمين بجرائم حرب في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية «غير بناء وفي غير أوانه».

فروسيا لم تنف قيامها بتوريد السلاح إلى سوريا بزريعة «عقود مبرمة سابقاً»، لكنها تقلل من أهمية تلك الأسلحة باعتبارها دفاعية أو تدريبية، وأضافت مؤخراً أنها غير ملزمة بقرار الحظر كونه قراراً أوروبياً وليس دولياً. لكن المفارقة أن الذي يمنع السلاح عن المعارضة السورية هم من يسمون أنفسهم «أصدقاء الشعب السوري»، ومبررهم في ذلك وفق وثيقة داخلية أعدها مكتب اشتون للدول الاعضاء للاتحاد الأوروبي تقول: إن «تسليم الأسلحة قد يؤدي إلى توازن قوى عسكري جديد على الأرض». أي أن الدول التي اتخذت القرار السابق تدرك تماما عدم وجود توازن في السلاح بين النظام الذي يقصف ويدمر ويقتل ويعتقل وبين المعارضة التي لا تملك أسلحة رادعة لطيرانه وصواريخه القاتلة، وبالتالي يصبح قرار المجموعة الأوروبية هو بقاء تفوق النظام النوعي بالنسبة للسلاح ساري المفعول لثلاثة أشهر أخرى، يتمكن خلالها من قتل أعداد إضافية من السوريين وتدمير أحياء وبلدات أكثر في سوريا. أليست تلك الصداقة للشعب السوري قاتله؟!

الافتتاحية

تفجيرات دمشق وأصابع الاتهام

سامي شيحان

اعتبر المبعوث الدولي والعربي لسوريا الأخضر الإبراهيمي التفجيرات التي هزت العاصمة السورية يوم ٢٠ شباط/ فبراير الحالي، وأدت إلى سقوط أكثر من عشرين شهيداً ومئات الجرحى «جريمة حرب»، وطالب بتحقيق دولي مستقل، متناسياً أنه في مدينة حلب لوحدها يسقط يومياً أكثر من هذا العدد شهداء وجرحى، دون أن تثار حفيظة السيد الإبراهيمي ليعتبرها جرائم حرب جديرة بالإدانة والاستنكار، وأنه في كل يوم يسقط في سوريا بمعدل مئتي شهيد، ويقارب عدد الجرحى الألف، وهنالك خمسة ألاف مهجر جديد يومياً، وهؤلاء جميعهم لم يدخلوا في خانة جرائم الحرب، ولم يدفعوا بالإبراهيمي للمطالبة بمحاسبة النظام، بل على العكس مازال يقرأ علينا في مزامير موسكو الداعية للحوار مع النظام، بينما يؤكد له الأسد بأنه باق إلى عام ٢٠١٤، وسيترشح لانتخابات الرئاسة، وكأن شيئاً لم يحصل خلال العامين المنصرمين، ولم تمر أنهر من دماء الشهداء تحت جسر الثورة. هذه التفجيرات الأخيرة هي جريمة حرب على الجميع إدانتها، مهما كانت الجهة التي نفذتها، ولكن من حقنا ومن واجب الإبراهيمي أيضاً أن نتساءل بقليل من الحصافة: من له مصلحة في تفجيرات ضخمة كهذه في وضح النهار، ودون أن تستهدف أياً من مقار أو أجهزة النظام الأمنية أو العسكرية؟ من له مصلحة في قتل وجرح المئات وبث الفوضى والذعر في نفوس المواطنين العزل؟ من له مصلحة بالبدء في تدمير العاصمة دمشق بعد أن دمّر الكثير من مدن سوريا كحمص وحلب وسواهما من البلدات الأصغر؟ الأخضر الإبراهيمي وقراء مزامير موسكو يستنتجون أنه لم يعد أمل لأي حل عسكري في سوريا، وبعضهم يقول بأن الحسم العسكري بات مستحيلا، وعلينا بالتالي الانصياع لحل سياسي من خلال حوار برعاية الاطراف الدولية، وقد قبل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة على مضض فكرة الحوار، فجاء الجواب عبر تفجيرات دمشق التي استهدفت الحل السياسي قبل سواه، فالنظام ماض في مقولته «الأسد أو نحرق البلد». إن كنتم تعقلون.

انتظار أوباما القاتل

إسلام الراشد

مضى قرابة عامين على الثورة السورية هما الأعلى تكلفة في تاريخ الربيع العربي والثورات المشابهة، دون أن تحسم الكثير من دول القرار في العالم انحيازها ضدّ نظام يفتك بشعبه ويدمر البلد ويرتكب المجازر البشعة كل يوم، مضى عامان والبعض يراهن على الادارة الأمريكية ريثما تنتهي من معركة الانتخابات، التي حسمت نتائجها لصالح التجديد لباراك أوباما الذي أنهى ترتيبات ولايته الثانية، دون أن يقدم جديداً في السياسة الخارجية.

ومن السهل الذهاب مع البعض في نظرية المؤامرة التي تحيل سياسة أوباما تجاه سوريا إلى المصلحة الإسرائيلية في بقاء نظام الأسد، لكن حجم التبسيط الذي تكتنفه هذه الرؤية يدفعنا إلى قراءة الموضوع بعمق أكبر، خاصة بعدما انكشفت مساحة من التباينات في السياسة الأمريكية، ففي شهادته أمام لجنة التسليح في مجلس الشيوخ في ٧ شباط/فبراير، أكد وزير الدفاع ليون بانيتا ورئيس هيئة الأركان المشتركة مارتن ديمبسي أنهما دعما توجهات كل من وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون ودافيد بيتراوس، مدير السي آي أي، من أجل تقديم دعم يتضمن مساعدات قاتلة للمعارضة السورية. وسنكتشف أنّ هذه المجموعة التي أيدت تسليح العارضة السورية، جميعها خرجت من الإدارة الجديدة لأوباما، أو تراجع دورها السياسي، وتراجعت خطتها في خطاب أوباما الذي جاء بُعيد أدائه اليمين الدستورية لولاية ثانية من اربعة أعوام على رأس الولايات المتحدة.

في هذا الخطاب جرى تهميش السياسة الخارجية عموماً لصالح الهموم الأمريكية بالمعنى الداخلي، ولم يكن نصيب سوريا في ذلك الخطاب يتعدى عبارة عامة «سنواصل الضغط على النظام السوري الذي يقتل شعبه، وسندعم زعماء المعارضة الذين يحترمون حقوق كل السوريين». وهي أقل بكثير مما تحدث به أوباما عن قضايا النساء والمثليين والمهاجرين وصولاً إلى خطر التبدل المناخي، كما حمل الخطاب ما ينفي وجود رغبة صادقة في دعم المعارضة حقيقة، إذ يقول: أنّ عقد الحروب قد انتهى وبدأ عهد السلام، ولا بدّ من حلّ المشاكل الداخلية والخارجية بـ«الحوار». ومن الغباء ألا نعتقد كسوريين أننا معنيون بتلك الإشارة أكثر من سوانا.

إشكالية أوباما أنه جاء في مرحلة انتقالية من السياسة الأمريكية، فهو بدأ ولايته الأولى في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، بالتزامن مع أسوأ ازمة اقتصادية عرفتها الولايات المتحدة منذ ثلاثينات القرن الماضي، وبُعيد ولايتَين رئاسيتين لجورج بوش الابن، استهلك خلالهما الكثير من ميزانية الولايات المتحدة لدعم حروبه الخارجية في أفغانستان والعراق، مما أوجد تضخماً غير مسبوق في أرقام تلك الميزانية. كان على كاهل الإدارة الجديدة معالجته.

وكان عليها أن تجد طريقاً مُشرفاً للخروج من ديماغوجيا مكافحة الإرهاب دون أن تتكرها، فتمّ الانتقال من نظرية «الحرب العالمية الرابعة المفتوحة» لجيمس وولزي، المدير الأسبق لوكالة المخابرات المركزية، التي برّرت غزو العراق واحتلاله، بُعيد نهاية الحرب الباردة، والتي يمكن أن تمتد لمائة عام أو أكثر، وتتسع لمساحات من الجغرافيا الإقليمية والقارّية، بحسب انتشار الإسلام السياسي، باعتباره العدو الجديد بعد سقوط المعسكر الشيوعي. وهو ما يلخصه تعبير الفوبيا الإسلامية. فظهرت نظرية «القوة الناعمة» لجوزيف س. ناي، عميد مدرسة كيندي للدراسات الحكومية بجامعة هارفارد، ورئيس لمجلس المخابرات الوطني سابقاً ومساعداً لوزير الدفاع في إدارة كلينتون، وينظر الكثيرين إليه بصفته عرّاباً للرئيس أوباما، بالمعنى السياسي.

في كتاب ناي «القوة الناعمة» جملة من التوصيات من أجل الحفاظ على القيادة الأمريكية للعالم في القرن الواحد والعشرين.. تعتمد على إحلال القوة الناعمة مكان القوة الصلبة. وهو ما وجد تطبيقاته في سحب القوات الأمريكية من العراق، وتبديل أولويات الإدارة الأمريكية من الخارج إلى الداخل. والآن جاء دور الانسحاب من أفغانستان، حين أكدّ على الخطوط العامة لاستراتيجية القوة الناعمة بقوله: «هذا الربيع ستتحول قواتنا الي دور الدعم بينما تتولى قوات الأمن الافغانية الدور القيادي. الليلة يمكنني أن أعلن أنه على مدى العام القادم سيعود ٣٤ ألف جندي أمريكي آخرون الي الوطن من افغانستان. هذا الخفض لعدد الجنود سيستمر. وبحلول نهاية العام القادم ستكون حربنا في افغانستان قد انتهت».

غير أنّ رياح السياسة لا تسير دائماً وفق ما يشتهي الرؤساء أو المنظّرون، فالرئيس باراك أوباما وفريقه للأمن القومي رفضا فكرة تسليح المعارضة السورية، وحجّتهم وفق تصريح المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني «نحن لا نريد أن تصل أية أسلحة إلى الأيادي الخاطئة وبالتالي تعريض حياة الشعب السوري أو حليفتنا إسرائيل أو الولايات المتحدة للخطر». لكنهم الآن يتابعون على الشاشات أنّ تأخر دعمهم للثورة السورية، سواء عبر فرض منطقة حظر جوي على الطيران الحربي لقوات الأسد، أو عبر دعم المعارضة بالسلاح النوعي لحسم الصراع ضده، لم يلجم التخوفات السابقة، بل شكّل رافعة سياسية لظهور الجماعات الأكثر تطرفاً، وحصولها على السلاح من مصادرها التي لا تتوافق ورغبات الإدارة الأمريكية، كما أدى تأخر رحيل النظام إلى ارتفاع فاتورة الدم والدمار التي لحقت بسوريا والسوريين، وهذا كله ستكون إدارة أوباما معنية بنتائجه المباشرة أو البعيدة المدى.

انتقد ريتشارد كوهين في صحيفة «واشنطن بوست» سياسة أوباما الخارجية التي يقول انها تفتقد الى الجانب الاخلاقي، مضيفاً: إنّ عدم تدخل أوباما في سوريا قد كلّف المنطقة الكثير، حيث أدى الى كارثة انسانية، كما سمح لتدفق الجماعات المتشددة وبروزها على الساحة العسكرية السورية. لهذا السبب فالوضع في سورية أصبح أكثر سوءاً وتحوّل الى كارثة اقليمية، والتي ستجر عاجلا ام آجلا الولايات المتحدة اليها، فخوف أوباما من أن يؤدي تدخله الى سوء الأوضاع، أدى صمته الى تدهورها.

في كتابه «إنهاءً للحرب» ١٩٩٩، يشير ريتشارد هولبروك، مساعد وزير الخارجية الأميركي آنذاك، إلى أنّ تأخر التدخل الخارجي في قضية البوسنية قاد إلى نتائج كارثية، لعلّ أبرزها انهيار دولة البوسنة والهرسك، وصعوبة إعادة الثقة بين المكونات الاجتماعية من العرقيات والطوائف إلى الحالة التعايشية التي كانت عليها قبل بداية الحرب، وما لم يتح للإدارة الأمريكية الراهنة استنتاجه حتى الآن، بأنّ الكارثة الناجمة عن تأخر التدخل الأمريكي في سوريا ستكون منعكساتها على السياسة الأمريكية أكبر بكثير مما يتخيله فريق «القوة الناعمة» الذين عهدوا مسألة الحل السلمي للملف السوري إلى روسيا، مما أتاح لهذه الأخيرة أن تزود نظام الأسد بكميات هائلة من العتاد الحربي والطيران، إضافة لحشد الأساطيل الروسية في مياه المتوسط، وهي بالتأكيد ليست نزهة أو لمجرد إجلاء الرعايا الروس من سوريا، كما سمح ذلك لكل من إيران وحزب الله مضاعفة دعمهم للنظام، فلم يكتفوا بتزويده بالأسلحة، بل أرسلوا قوات للقتال إلى جانبه، وهم الآن يدربون ويقدمون المعدات للمليشيات المؤيدة له باسم «جيش الدفاع الوطني»، وعندما تدرك الإدارة الأمريكية الراهنة خطورة ما أدت إليه سياساتها الخاطئة، ليس على الشعب السوري فقط، بل على استقرار المنطقة ككل، وتزايد نفوذ كل من روسيا وإيران، ربما تكون ساعة الندم قد ولت.

إدراك الشعب السوري لحجم المأساة التي يفرضها تردد أوباما القاتل، ربما يدفع المعارضة إلى حالة يأس، تشبه رفضها مؤخراً المشاركة في اجتماعات روما لأصدقاء الشعب السوري، وإلغاء زيارات «الائتلاف الوطني» لكل من روسيا وأمريكا، حيث سياساتهما المتباينة، تؤدي وبطرق مختلفة إلى قتل السوريين.

اتصالات السوريين تحت رحمة رصاص النظام

نعيم نصار

يدفع السوريون فاتورة حريتهم الباهظة، وذلك منذ تحركوا إلى الشوارع ونزلوا إلى التظاهر مطالبين بالحرية، والفاتورة التي يدفعها السوريون، ليست فقط فاتورة دم وتشرد ونزوح واعتقال، إنما تمتد لتشمل كل مناحي الحياة الخدمية، ومنها موضوع الاتصالات الأرضية والخلوية، فقطع الاتصالات بأنواعها مستمر منذ شهور على محافظة حمص، وكذلك على مناطق واسعة في ريف دمشق، وهي كذلك في محافظة درعا ودير الزور والطبقة، وهو أيضاً في محافظة حماه وادلب وحلب، ويعرف السوري أن قطع الاتصالات الخلوية والأرضية يعود لقرار من أجهزة الأمن، فهي التي تقرر فتح الاتصالات أو قطعها كيفما تشاء ومتى أرادت.

طبعاً لم يفكر أي سوري بإقامة دعوى قضائية على شركتي الاتصال الخلوية أو على مؤسسة الاتصالات المسؤولة عن الهاتف الثابت، لأنه مقتنع سلفاً بأنه يفتح على نفسه باب الاعتقال، ولو سألت أي سوري حول معاناته من الاتصالات لحدثك ساعات وساعات.

يذكر (ع.ف) الذي اختار جريدة سورية ترفع المنجل والمطرقة كشعار لها، مكاناً لبوحه وبقي خائفاً فطلب عدم ذكر اسمه كاملاً، لنعرف منه أنه يسكن في ريف دمشق وفي منطقته هادئة، بينما يسكن أقاربه في مناطق (متوترة) حسب وصفه، لا يستطيع معرفة أي خبر عنهم، وأحيانا تدوم فترة انقطاع الاتصالات أياما وأيام، وغالباً ما نضطر للانتظار إلى فترة أخرى حتى تهدأ الاشتباكات لنزورهم حتى نعرف أحوالهم، وذلك بسبب انقطاع الاتصالات الخلوية والأرضية.

سيدة أخرى (أم أحمد) تعبر عن قلقها من هذا الوضع في الاتصالات، حيث اشترت لأبنائها هواتف خلوية حتى تطمئن عليهم في مدارسهم، لكنها صدمت عندما صارت تعرف أن الانقطاع هو نصيب واقع الاتصالات، لا سيما أثناء حدوث (اشتباكات) أو سماع إطلاق أصوات رصاص أو قصف، وتتساءل هل الحل في أن نجعل أبناءنا يتركون مدارسهم؟

مواطن آخر هرب من حمص وترك خلفه إخوة وأقارب، يتحدث (أبو يوسف) عن معاناته من انقطاع الاتصالات الخلوية والثابتة ومحاولاته العبثية للاطمئنان على أقاربه وأسرته الباقية في حمص. ومع هؤلاء يمكن أن يتحدث بذات الكلام ملايين.

البحث عن الأسباب الحقيقية

طبعاً سيقول أي سوري مازال لديه ضمير أن النظام الاستبدادي الذي اختار إطلاق الرصاص على المدنيين منذ الساعات الأولى للحراك الاجتماعي السياسي السوري، لن يتوانى عن فعل أي شيء من أجل قمع الناس، فالعقلية الأمنية العسكرية التي تسيطر على هذا النظام هي التي جعلته أيضاً يقطع الاتصالات عن معظم مناطق الثورة، وأصل القصة يعود إلى أن قطاع الاتصالات مملوك من قبل رامي مخلوف الذي استولى عليه منذ عام ١٩٩٨.

وتتحدث الكثير من الوثائق أن رامي مخلوف قد استولى على شركة الاتصالات (سيريا تيل) حيث رست عليه بمبلغ عشرة آلاف ليرة هي عبارة عن ثمن دفتر الشروط فقط، إذ كان عرضه يتضمن إعطاء الدولة ٣٠٪من الأرباح، بينما كان هناك عرض آخر من إحدى الشركات تبلغ قيمته بليوني دولار مع إعطاء نسبة ٣٠٪ من الأرباح، كما يذكر أن النائبين السابقين في مجلس الشعب السوري رياض سيف ومأمون الحمصي قد تساءلا: لماذا تفضيل العرض الأعلى على الأدنى؟ وتلزيم المشروع لرامي مخلوف، رغم وجود فرق بقيمة بليوني دولار؟ لكن بعد هذا التساؤل المشروع، والمتصل بمصلحة المال العام، تم اعتقال النائبين وأسقطت عنهما حصانتهما النيابية، وسيقا إلى المحكمة بأكبر التهم، ومنها إثارة الفتنة الطائفية وحكم عليهما بالسجن سبع سنوات، ليرتاح رامي مخلوف منهما ومن أسئلتهما!

وتتحدث التقارير أن الأرباح السنوية المعلنة لشركتي الاتصال الخلوي هي بحدود الـ ١٦ مليار ليرة سورية، ويبلغ إيرادهما السنوي أكثر من ٨٠ مليار ليرة سورية. بكلام آخر يساهم قطاع الاتصالات في سوريا بنحو ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تشكل إيراداته في الخزينة العامة ٧٪ من الإيرادات الإجمالية.

ولا يخفى على أحد أن آلية تلزيم الهاتف الخلوي لشركتين في سورية، جاءت مخالفة للقوانين ومن دون أي مقابل، في حين يعلم الجميع أن الشركات العالمية تدفع مئات ملايين الدولارات لشراء حصة الخلوي في أي بلد حتى ولو كان من أفقر البلدان الأفريقية. فالترخيص لـ«سيرياتيل» تم بدون مقابل، فيما أهديت رخصة التشغيل الثانية لشركة «أريبا» التي يرتبط أصحابها بعلاقة صداقة مع رئيس النظام، ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الشركة (أريبا) باعت أسهمها في الفترة الأخيرة كما ذكرت الصحف العالمية إلى شركة أخرى بمبلغ ٥،٥ مليار دولار. ومن يقرأ عنوان إعلان إحدى شركات الخليوي والذي يحتل نصف صفحة في أحدى الصحف الرسمية يظن بأن هذه الشركات تقدم أو تعلن فعلا عن تخفيضات وخدمات جديدة.

ومن المفيد أن نذكر أن الشركتين حتى الآن تعامل المشتركين وفق عقلية النهب، فالثانية مازالت تحسب أثناء الدفع دقيقة كاملة. ومازالت تعتبر أجور الاتصال من أغلى الأجور في العالم، رغم أن خدمات الشركتين هما الأسوأ عالمياً، وهذا الكلام ينطبق على الواقع قبل ١٥-١١-٢٠١١، أما أحوال الشركتين هذه الأيام فتعتبر كارثة خدمية بالمعنى الحقيقي، لأنهما ببساطة إحدى أدوات قمع الناس، وحين تشتغل الاتصالات فإن مهمة المراقبة مستمرة على كل الأسماء التي تريدها الأجهزة الأمنية وتعتقد أنها ناشطة بالمجال السياسي. أما أحوال مؤسسة الاتصالات فهي الأخرى تعاني من حالات فساد نشرتها وسائل الإعلام منذ عدة سنوات وفي تاريخ الفساد هذه المؤسسة أن:

(الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش أصدرت تقريرا أدان فيه ٣ مدراء اتصالات في ريف دمشق، ومنهم المدير الحالي، وآخر ما زال يشغل منصبا إداريا في المؤسسة العامة للاتصالات). وأوردنا هذا المثال من تاريخ فساد هذا القطاع، لنقول أن هذه المؤسسة مثل غيرها من المؤسسات العامة مبتلعة من قبل النظام السياسي الاستبدادي الذي يعتبر البلد برمته ملكية خاصة له. وتشير الوقائع إلى أن الاتصالات الثابتة تقطع عن الكثير من المناطق، مثلها مثل الاتصالات الخلوية، وبذلك هي أيضاً لعبة بيد الأجهزة الأمنية التي تدير دفة قمع الناس في سوريا. مع ملاحظة أن الاتصالات الثابتة والخلوية تقطع عن كل الناس، يعني أن المجتمع بكامله يعاقب، بمن فيهم (المنحبكجية) والذين يستخدمهم النظام كوقود في حربه ضد شعبه.

شماعة (العصابات) جاهزة

لا يخفى على أحد، ومن يتابع الرواية الإعلامية للنظام يعرف أن مقولة (العصابات الإرهابية) جاهزة دائماً، فكل قطع خلوي يقال أنه بسبب العصابات الإرهابية، وكل قطع في الهواتف الثابتة أيضاً يساق تبريره من ذات الرواية عن (العصابات الإرهابية)، والغريب أن هذه الرواية جاهزة لسردها أمام أي واقع مأساوي يعيشه السوريون. والغريب أكثر أن أتباع النظام يسوقون عبارة أخرى اتهامية للشعب الثائر ضدهم كدليل على عبوديتهم (بدكم حرية؟)، فكل مأساة يعيشها السوريون وحسب رواية النظام هي بسبب مطلب الحرية، وليس بسبب سياسة القتل والتشريد والتدمير التي يتبعها النظام في مواجهة الشعب الثائر.

ومن غرائب الأمور أن الشركتين الخلويتين ومؤسسة الاتصالات ما يزالون يطلبون إلى المشتركين دفع غرامات التأخير في سداد الفواتير، ولا تزال حتى اللحظة معظم خطوط السوريين الخلوية والثابتة تعاني ومعها أصحابها من أسوأ خدمة اتصالات في العالم. فهل سيأتي اليوم الذي يحاسب فيه السوريين شركاء النظام في القتل.. شركات الخلوي ومؤسسة الاتصالات؟

نعتقد أن وقت الحساب صار قريباً.

خبراء: تكلفة إعادة اعمار سوريا لن تقل عن ٢٠٠ مليار دولار

العربية.نت

تتفاوت التقديرات بين الخبراء الاقتصاديين والمسؤولين السوريين الرسميين وآخرين من المعارضة السورية بشأن تكلفة الدمار في سوريا ومستلزمات مرحلة إعادة الإعمار، لكن غالبية هذه التقديرات تشير إلى أرقام مرتفعة بسبب حجم الأضرار الذي لحق بالبنى التحتية من جهة، والخسائر الاقتصادية الناجمة عن انقطاع الكهرباء وفقدان العملة السورية أكثر من نصف قيمتها أمام الدولار من جهة أخرى. وفي تصريحات متلاحقة خلال الأسبوعين الأخيرين، أعلن وزير الإدارة المحلية السوري عمر غلاونجي أن «الحرب التي تُشنّ على سوريا تطال كل البنى التحتية للدولة»، وكشف عن تقدير لجنة الإعمار الحكومية للأضرار الناتجة عن «أعمال التخريب»، بأكثر من ألف مليار ليرة سورية، أي ١١ مليار دولار تقريبا. كما أعلن وزير الكهرباء السوري عماد خميس أن تكلفة الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الوطني السوري نتيجة انقطاع التيار الكهربائي في البلاد تقدر بنحو ٢٢ مليار دولار، لافتاً إلى أنّ «قطاع الكهرباء تصدر قائمة القطاعات الحيوية التي طالها الإرهاب في سوريا». ويقدر خبراء اقتصاديون وتقارير دولية أن يؤدي استمرار النزاع في سوريا إلى نتائج كارثية تفوق ما شهدته دول أخرى نتيجة النزاعات في العقود الأخيرة. وفقاً لصحيفة «الشرق الأوسط».

ويعرب المنسق العام لمجموعة «عمل اقتصاد سوريا» ومدير المكتب الاقتصادي في المجلس الوطني السوري الدكتور أسامة قاضي عن اعتقاده بأن «وزراء النظام يقومون بتقدير الخسائر في المناطق غير المحررة أملا في الحصول على الدعم الإغاثي من الأمم المتحدة»، ويشير إلى أن «النظام الذي يطلب الإغاثة هو المسؤول الوحيد عن هذا الضرر»، مرجحاص بحسب تقديرات أولية، أن تكون «تكلفة الأضرار في البنى التحتية، جراء القصف البري والجوي، قد تجاوزت ٥٠ مليار دولار، عدا عن أن خسائر الاقتصاد بسبب قطع الكهرباء أكثر بكثير من ٢٢ مليار دولار».

ويقول الخبير الاقتصادي اللبناني، وليد أبو سليمان، لـ«الشرق الأوسط» إن «إعادة سوريا إلى سكة الدول الحديثة، يتطلب مجهودا ضخما، وسنوات من العمل، التي يفترض أن تعالج البشر والحجر قبل الانتقال إلى البناء الاقتصادي»، ويشير إلى أن بعض الدراسات ترجح «أن لا تقل تكلفة إعادة الإعمار ودعم التنمية في سوريا عن ٢٠٠ مليار دولار، على أن تتصاعد الأرقام إلى مستويات أعلى إن لم يتوقف مسلسل التدمير والقصف العشوائي».

وفي موازاة إشارة القاضي إلى أن «الزراعة تعطلت جراء انقطاع الكهرباء وعدم توفر مادة الديزل التي تشغل مضخات الري، عدا عن إصابة الصناعة بشلل كامل وخسارة سوريا مرضى بالمئات في المشافي إن لم يكن بالآلاف للسبب نفسه»، يشير أبو سليمان إلى أن «الاقتصاد السوري يعتمد على ٤ قطاعات أساسية هي الزراعة والصناعة والسياحة والنفط». ويوضح أن «هذه القطاعات كلها تعاني من تدهور خطير، وبالتالي، فإن أول شروط استعادة الاقتصاد السوري عافيته، يكمن في الاستقرار الأمني، الذي من شأنه إيقاف تدهور العملة الوطنية، ليعيد الطلب عليها، وهو ما سيسمح للاستثمارات المحلية والخارجية بالعودة إلى دمشق».

ويعترف القاضي، وهو يدير المكتب الاقتصادي في المجلس الوطني ويتولى التنسيق مع المعنيين على أكثر من مستوى بشأن إعادة الإعمار، بأنّ «تقدير الأضرار صعب للغاية، خصوصاً أنّ صواريخ النظام السوري وراجماته وقنابله وبراميل الديناميت التي يرميها من الجو يومياً من دون

انقطاع، تجعل التقديرات تتجاوز ٥٠ مليار دولار بسهولة إن لم يكن أكثر». ويعتمد الاقتصاد السوري، وفق الخبراء الاقتصاديين، على ما يعرف باسم «اقتصاد دولة الرعاية»، منذ أكثر من ٤٠ عاماً، بمعنى قيام الدولة بدعم السلع والخدمات الأساسية للمواطنين. ويرى أبو سليمان أن «النظام الاقتصادي السوري يشهد اليوم أسوأ مراحله ويعاني من انحدار سريع، قد يعرضه لخطر الإفلاس والتداعي الخطير، لاسيما مع انهيار العملة الوطنية وخسارتها أكثر من نصف قيمتها أمام الدولار».

للإطلاع:

www.alarabiya.net/articles/2013/02/22/267672.html

منظمة: التيفود ينتشر في شرق سورية الذي تسيطر عليه المعارضة

منظمة الصحة العالمية:

جنيف - رويترز: قالت منظمة الصحة العالمية الثلاثاء إن مرض التيفود تفشى في منطقة تسيطر عليها المعارضة السورية بسبب تناول مياه شرب ملوثة من نهر الفرات.

وقالت المنظمة التابعة للأمم المتحدة أن عددا يقدر بنحو ٢٥٠٠ شخص في محافظة دير الزور بشمال شرق سورية أصيبوا بالمرض المعدي الذي يسبب الإسهال ويمكن أن يصبح قاتلا. وقالت ممثلة منظمة الصحة العالمية في سورية اليزابيث هوف لرويترز بالتليفون: «لا يوجد ما يكفي من الوقود أو الكهرباء لتشغيل المضخات ولذلك يشرب الناس المياه من نهر الفرات الذي أصبح ملوثا ربما بمياه الصرف الصحي». ولم تؤكد منظمة الصحة العالمية تقارير عن حدوث وفيات حتى الآن جراء الإصابة بالتيفود.

وحمى التيفود عدوى تصيب الأمعاء ومجرى الدم وتسببها بكتريا السالمونيلا. ويصاب الناس بالمرض بعد تناول أطعمة أو مشروبات خاصة بشخص مصاب أو شرب مياه ملوثة. وينتشر مرض الالتهاب الكبدي الوبائي (أ) وهو مرض آخر تنقله المياه الملوثة ويمكن أن يصبح وبائيا في مناطق مثل حلب وادلب وفي المناطق المزدحمة التي تؤوي النازحين في دمشق. وقالت هوف: «يحدث هذا عندما ترى شبكات المياه والصرف الصحي منهارة تماما. يشترك عدد يتراوح بين ٥٠ و٧٠ شخصاً في المراحيض في العديد من أماكن الإيواء في دمشق». وأضافت هوف انه نظراً لانّ دير الزور في أيدي المعارضين فانه لا يمكن للسلطات الصحية الحكومية السورية الوصول إلى المنطقة لكن منظمة الصحة العالمية اعتمدت على منظمات المساعدات المحلية في جلب الإمدادات الطبية. وأضافت: «الأشخاص المسؤولون (المعارضة) يحتاجون إلى البدء في اتخاذ إجراء ما في المناطق التي يسيطرون عليها».

وينتشر طفيل الليشمانيا - وهو من مسببات أمراض المناطق الحارة وينتقل بواسطة ذبابة الرمال ويسبب تقرحات بالجلد تشبه الجذام - في سورية وتوجد الآن ١٤ ألف حالة إصابة في محافظة الحسكة في شمال شرق البلاد وفقا لمنظمة الصحة العالمية. وقالت هوف: «انه عدد كبير للغاية وينتشر مع تحركات الأشخاص. وجلبه النازحون محليا من حلب إلى طرطوس». وتستضيف الأمم المتحدة المنتدى الإنساني بشأن سورية في جنيف الثلاثاء الذي يحضره مسؤولو مساعدات كبار من وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمات إنسانية أخرى.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة ينس لبركه في إفادة صحفية أنّ الحكومة السورية وافقت على نشر ثلاث منظمات دولية أخرى للمساعدات. وسمح لثماني منظمات غير حكومية دولية بالعمل حتى الآن.

للإطلاع:

www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today\19qpt959.htm&arc=data\2013\02\02-19\19qpt959

المعارضة وجرائم الحرب

محمد سليم

وحدهم الذين يظنون أن الثورة مصنوعة من مادة الأحلام، هم الذين يبدون اليوم على هذا القدر من البلبلة إزاء تقرير (لجنة التحقيق الدولية)، الذي خلص إلى أن «الثوار أيضاً مسؤولون، وإن بقدر أقل بكثير، عن ممارسات ترقى إلى مستوى جرائم حرب». تجلت البلبلة في مواقف انفعالية مرتجلة، وصل بعضها إلى حد الإنكار التام، مع اتهام اللجنة باللا موضوعية والانحياز، فيما ذهب آخرون، أقل حدة، إلى أن اللجنة قد تعرضت للتضليل، وأنها استخدمت مقاييس غير دقيقة..

تأسست لجنة التحقيق هذه بموجب قرار من مجلس حقوق الانسان في الأمم المتحدة (العام ٢٠١١)، وهي تضم عدة أعضاء، بينهم المدعية العامة السابقة لـ (محكمة الجزاء الدولية الخاصة بيوغوسلافيا) كارلا ديل بونتي. ويناط باللجنة مهمة تقصي الحقائق في الصراع الدائر في سورية، وتقديم صورة عن الوضع الإنساني، وتحديد مسؤولية أطراف النزاع عن أعمال العنف.. وبما أن اللجنة لم تستطع دخول الأراضي السورية، فقد استندت في تقريرها الجديد إلى إفادات ٤٥٠ شخصاً «من انتماءات ومناطق سورية مختلفة»..

قبل مسائلة التقرير الأخير للجنة لا بد من الانتباه إلى أمرين:

فاللجنة استخدمت في تقريرها، المؤلف من ١٣١ صفحة، هذه العبارة الفضفاضة: «المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة».. دون تفصيل أو تمييز، وهكذا فقد نُسبت أعمال وممارسات قامت بها مجموعات محددة إلى كل من يقاتل النظام..

الأمر الثاني يتعلق بمفهوم (جرائم الحرب)، والذي يستدعي في الذهنية الشعبية أعمالاً محددة (مجازر بحق المدنيين، عمليات تطهير عرقي أو طائفي..) فيما المفهوم، ووفق التعاريف الحديثة، هو أوسع من ذلك بكثير، إذ يشمل أعمالاً أخرى أقل قسوة، مثل: أخذ الرهائن؛ إصدار الأحكام وتنفيذ إعدامات دون وجود حكم سابق صادر عن محكمة مشكلة تشكيلاً نظامياً تكفل جميع الضمانات القضائية التي لا غنى عنها؛ تقرير شن هجوم مع العلم بأن هذا الهجوم سيسفر عن خسائر في الأرواح أو عن إصابات بين المدنيين، أو عن إلحاق أضرار مدنية..

وقد راعى التقرير هذه المعايير الحديثة في تفريقه بين مسؤولية كل من النظام والمعارضة المسلحة، إذ جاء فيه أن «القوات الحكومية وكذلك الميليشيات المتحالفة معها ارتكبت جرائم ضد الانسانية وأعمال قتل وتعذيب واغتصاب وهي مسؤولة عن اختفاء قسري لعدد من الاشخاص وأعمال اخرى غير إنسانية» أما بالنسبة لـ «المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة» فإنها «ارتكبت جرائم حرب بما يشمل أعمال تعذيب واحتجاز رهائن وهجمات على أملاك محمية، وتواصل تعريض السكان المدنيين لخطر عبر التصويب على أهداف عسكرية انطلاقاً من مناطق مدنية». واعتبر التقرير أنه «حين تقصف مجموعات مسلحة مناطق مدنية بشكل خاص، إنما تنشر الرعب وذلك يمكن اعتباره جرائم حرب». مؤكداً أن «القوات الحكومية تبقى المسؤول الرئيسي عن هذه الفظاعات»، فيما «الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة لم تبلغ حدة ومستوى تلك التي ترتكبها القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها».

ثمة تحفظات مشروعة بالطبع، ومنها أن اللجنة جمعت، في تقريرها، كل قوى المعارضة المسلحة في سلة واحدة، فلم تميز (وربما لم يكن التمييز من مهماتها) بين كتائب الجيش الحر وألويته وتشكيلاته، وبين المجموعات الأهلية التي تشكلت عفوياً في بعض المناطق، وبين تلك التشكيلات السلفية (كجبهة النصرة) التي تقاتل النظام على حدة، وبأجندة وأهداف مختلفة..

وكذلك فاللجنة حمّلت المسؤولية الأكبر للنظام وفق معيار وحيد، هو أنه قتل أكثر، فيما مسؤوليته أكبر من ذلك بكثير، إذ ظل، طيلة سنة، المالك الوحيد للسلاح ولوسائل العنف، فقتل ودمر، وزرع بذور العنف في كل مكان، ووزع الرغبة في الثأر على كل المناطق.. ولهذا فهو مسؤول عما فعل ويفعل، وعما فعلته وتفعله المعارضة أيضاً..

باستثناء ذلك، فالتقرير قد انطوى على حقائق ليس من مصلحتنا إنكارها، فبعض فصائل المعارضة قد ارتكبت، بالفعل، جملة من المخالفات، كأخذ رهائن، وإجراء محاكمات دون ضمانات قضائية.. ولكنها لم ترتكب مجازر بحق المدنيين، ولم تتعمد ترويعهم، ولم يسجل ضدها أي حالة اغتصاب. وإذا كان هذا التمييز يمنحنا شيئاً من الطمأنينة، فهو يجب أن لا يقودنا إلى الرضا التام واللامبالاة.

يجب تسليط الضوء على مخالفات الثوار من أجل تطويقها والحد منها، وتبدو (مدونة السلوك)، التي أصدرها الجيش الحر، فكرة ملائمة، ولكنها بحاجة إلى متابعة وجهود حثيثة من أجل ضمان الالتزام بها..

لنقرأ التقرير على أنه رسالة إلى الثورة، تذكرها بمنطلقها الأساسي، فهي قامت لتحمي شعباً من نظام جائر لا يبالي بحياة مواطنيه، بل لا يتوانى عن إبادة شعبه من أجل البقاء في سدة الحكم.

هوامش

ياسر عطا الله

كلما شاهدت قدري جميل (على التلفاز طبعاً إذ لم يتح لي شرف لقائه على الطبيعة) ينتابني إحساس غامض، أحاول إنكاره، وإخفاءه حتى عن نفسي: إنه شخص مثير للإعجاب.

وإذ أفشل في الإنكار والإخفاء، فأجلس مفكراً ومتسائلاً: ماذا في هذا الرجل يثير إعجابي؟!

ابتسامته المميزة؟

لا.. فعمران الزعبي يملك ابتسامة أكثر عذوبة وسحراً، ومع ذلك فهو لا يلفت انتباهي، حتى إنني أنسى أنه قد صار وزيراً للإعلام في سورية..

ثقته العالية بالنفس؟

لا.. وإلا لكان انتابني إحساس مشابه إزاء شريف شحادة، الذي بلغت ثقته بنفسه حداً جعله يحدد، باليوم والساعة، موعد انتصار النظام، ورغم أن الوقائع تأتي دوماً لتكذب توقعاته، فإن ثقته بنفسه لا تتزحزح قيد أنملة، فيعود، وبالثقة العالية نفسها وبالدقة ذاتها، ليضرب موعداً جديداً..

وسطيته وميله شبه الغريزي إلى الحوار؟

أيضاً لا.. فذلك الرجل الذي اسمه.. علي حيدر، على ما أظن، أكثر التصاقاً بالحوار، حتى أنه يسمى بوزير الحوار في الحكومة السورية، ومع ذلك فأنا بالكاد أحفظ أسمه، وكلما اضررت إلى ذكره فإنني أستعين بصديق..

ماذا إذاً؟!.. آه الآن عرفت: فقدري جميل هو الأكثر براعة بين رجال النظام (أو رجال المعارضة؟) في إقناعنا بأنه مقتنع بالأشياء غير المقنعة التي يقولها.. بعبارة أخرى: أنه الأقدر على جعلنا نصدق بأنه يصدق كل الأشياء غير القابلة للتصديق التي يتفوه بها..

ببساطة أكثر: إنه الأكثر مهارة في (الاستهبال).

****

من بين جميع الشبيحة، يبقى الصحفيون اللبنانيون الموالون لنظامنا هم الأكثر إثارة للغيظ، ففيما هم يستعرضون أمامنا حرية صحافتهم التي بلا حدود، وجرأتهم على رئيس جمهوريتهم، ورئيس وزرائهم ورئيس برلمانهم، ووزرائهم.. فإنهم، في الوقت نفسه، يحسدوننا على نظامنا المانع المقاوم، بل إنهم لا يملون من نصحنا بأن نعود إلى حضنه ونشكر الله على هذه النعمة..

حسناً.. لماذا لا يأتي هؤلاء إلى سورية، فيؤسسون صحفاً وقنوات تلفزيونية وإذاعات؟!

هنا سيتاح لهم، بكل تأكيد، أن يشتموا الامبريالية والصهيونية والعولمة، وأن يتجرأوا على رئيس جمهوريتهم ورئيس حكومتهم... ولكن إذا ما فكروا للحظة واحدة، أن يوسعوا الدائرة، ويجربوا النقد الذاتي، كأن ينتقدوا رئيس جمهوريتنا أو رئيس حكومتنا، أو حتى رئيس واحدة من بلدياتنا، فإنهم سيلحقون، على الفور، بزملائهم السوريين.. إلى السجن أو إلى القبر.

لا نتمنى لهم ذلك، ولكن ماذا نفعل إذا كانوا هم يتمنون؟!

حزب الله.. ما بعد بعد القصير

هشام القاسم

لم يكن لأكثر الخرائط الجغرافية عبثاً أن تضع (القصير) في «ما بعد بعد حيفا»، ولكننا اعتدنا على مدافع المانعين وهي تخطئ أهدافها، فتصيب بـ (نيرانها الصديقة) أهدافاً أخرى، أسهل منالاً وأكثر واقعية.

لقد اكتفى حزب الله من استعراض عضلاته أمام «العدو الصهيوني الغاشم»، ووصلت مغامراته «التحريرية» إلى حدود لا يمكن تجاوزها، وها هو اليوم يسعى إلى قطف ثمار مقاومته. وموسم القطاف في دمشق، بالطبع، وليس في القدس..

إذاً كذّب «الحزب المقاوم» ظنون من تبقى من المراهنين على «وطنيته» و«رجاحة عقل زعيمه»، فدخل، رسمياً وفعلياً، في الحرب ضد الشعب السوري، منتصراً لـ «السيف على الدم»، خلافاً للشعار الذي لا يمل نصر الله من تكراره كل عاشوراء (انتصار الدم على السيف)..

لا يزال الحزب يدور في حلقة الذرائع الساذجة نفسها، إذ أعلن في بيانه الأخير أن «ثلاثة لبنانيين من الطائفة الشيعية قتلوا وجرح ١٤ آخرون في معارك في سوريا»، موضحاً أن هؤلاء «مقيمون في الأراضي السورية»، ومؤكداً أنهم كانوا «في مواجهة للدفاع عن النفس».. وعندما ثبت انتماء واحد، على الأقل، من القتلى إلى حزب الله، فسرعان ما اتضح أنه، وبكل بساطة، «مدرب كان يعلم المواطنين كيفية الدفاع عن أنفسهم»!

على كلٍ، فإن الحزب، وابتداء من معركة القصير الأخيرة، لم يعد يعبأ بصياغة بياناته جيداً، ولا بإتقان ذرائعه، ذلك أن كل المؤشرات تقول إنه على أبواب مرحلة جديدة في التعاطي مع المسألة السورية، لا يحتاج فيها إلى بيانات أو تبريرات.. مرحلة يسميها البعض «العمل على المكشوف».

إلى أين سيمضي حزب الله في حربه على السوريين؟ وما الأهداف التي يتوخاها من وراء حرب كهذه؟ هل يظن أنه قادر بالفعل على إنقاذ حليفه والحيلولة دون سقوطه؟ أم أنه فقط يسعى إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولو كان على شكل دويلة صغيرة يكون انتماؤها إلى محور المانعة مضموناً ودائماً؟ أم أن كل ما يفعله هو مجرد تنفيذ للتعليمات الإيرانية وحسب؟

لقد اعتاد اللبنانيون، شركاء وخصوم، أن يفتشوا عن طهران في كل سلوك غامض يصدر عن الحزب، وهو ما يحرص نصر الله على دحضه في كل مناسبة متاحة، إذ يقول في إحدى خطبه، التي صارت أكثر من أن تحصى، إن «ذلك لا يعني أن الحزب هو حزب إيراني على أرض لبنانية.. إن أمين عام الحزب لبناني، وكل كوادر الحزب لبنانية، ويمارس نشاطه على أرض لبنانية، ويدافع ويقدم شهداء في سبيل تحرير الأرض اللبنانية، وكل هذه معايير كافية على أن الحزب لبناني وليس إيرانيا».

لـ (السيد) أن يقول ما يشاء، وبما أننا لسنا من رعايا (الفقيه الولي)، فلنا أن لا نصدق أياً من هذه التبريرات، رغم ما تنطوي عليه، ظاهراً، من وجاهة. إن قصة تأسيس الحزب؛ ومنطلقاته النظرية؛ أهدافه المعلنة؛ سلوكه على الأرض؛ تحالفاته الإقليمية؛ مصادر تمويله؛ مؤسساته.. كلها تقول عكس ما يذهب إليه (السيد)، وتؤكد ما يحاول جاهداً أن ينفيه..

بعد اختفاء الإمام موسى الصدر عام ١٩٧٨ نشب صراع مكتوم في الحركة السياسية التي كان قد أسسها (حركة أمل)، وقد تمحور الصراع حول فريقين: واحد تزعمه نبيه بري، وقد أراد أن يتشبث بالهوية العلمانية للحركة مع إعطائها بعداً وطنياً لبنانياً، والآخر يتكون من متدينين (أبرزهم عباس الموسوي) أرادوا إسباغ الهوية الدينية المذهبية (الشيعية) وتبني أهداف تتجاوز حدود الوطن اللبناني الصغير..

وقد أجج نجاح الثورة الإسلامية في إيران هذا الصراع وأظهره إلى السطح، وإذ بدا أن الحركة قد تجاوزت خطر الانقسام في مؤتمرها الرابع (عام ١٩٨١)، والذي انتهى إلى استمرار نبيه بري في قيادة أمل، مع تعيين عباس الموسوي نائبًا له، إلا أن الغزو الإسرائيلي للبنان، في العام التالي، قد حسم المسألة باتجاه مختلف. وحسب أكثر الروايات شيوعاً، فإن متديني الحركة كوّنوا لجنة من تسعة أشخاص سافروا إلى طهران، والتقوا بالخميني، وأعلنوا له إيمانهم بمبدأ ولاية الفقيه، وبايعوه بصفته الفقيه الذي سيلي أمور الشيعة في لبنان، ومن جانبه بارك الخميني هذه المجموعة، التي عادت إلى لبنان؛ لتنفصل فعليًا عن حركة أمل، مكوّنةً ما عُرف بـ (حركة أمل الإسلامية). وفي شباط من عام ١٩٨٥م تحولت هذه الحركة إلى حزب اسمه (حزب الله)، والذي سارع إلى إصدار بيان جاء فيه: «إن الحزب ملتزم بأوامر قيادة حكيمة وعادلة تتجسد في ولاية الفقيه، وتتجسد في روح الله آية الله الموسوي الخميني مفجر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة».. وهو ما عاد حسن نصر الله إلى تأكيده، بعد ربع قرن، عندما قال: «أجل نحن حزب ولاية الفقيه». ولا يحتاج المرء إلى أن يكون متبحراً في العلوم الشرعية، ليدرك المعنى الذي ينطوي عليه هذا الإعلان، فالأمين العام لحزب الله، والذي هو الوكيل الشرعي للفقيه الولي في لبنان، ملتزم شرعاً بتنفيذ كل ما يصدر عن المرشد خامنئي من تعليمات وتوجيهات، بل وأوامر..

ولقد كان هذا (الزواج الكاثوليكي) محصناً ضد الشكوك والتساؤلات طيلة صراع الحزب مع الاحتلال الإسرائيلي، الشيء الذي تغير بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان (عام ٢٠٠٠)، إذ أصر الحزب على التشبث بسلاحه، وعلى صرف رصيد مقاومته في النزاعات الداخلية اللبنانية، مسجلاً سلسلة متتابعة من الحوادث التي تسير في اتجاه واحد:

مجابهة فريق ١٤ آذار إثر مقتل الحريري، وتشكيل فريق سياسي مقابل (٨ آذار) لم يخف مهمته الأساسية: الحفاظ على وجود المحور الإيراني ـ السوري في لبنان، ثم حرب تموز (العام ٢٠٠٦) التي لم تنجح جميع خطب (السيد) في تمويه الهدف الحقيقي لها: رفع الضغط عن إيران.. ثم أحداث التاسع من أيار وما تلاها من انقلاب على حكومة الحريري.. ليُحكم الحزب سيطرته على السياسة اللبنانية،

ويضعها في خدمة دولة الثورة الإسلامية وشريكها المانع السوري.. وها هو اليوم يتوج هذه السلسلة بدخوله الفج في الحرب ضد الشعب السوري.

فكيف يخدم هذا الدخول استراتيجية الحزب «الوطني المقاوم»؟ كيف يقربه خطوة من هدفه الأسمى: تحرير القدس؟ عبثاً البحث عن تفسيرات مقنعة بعيداً عن كلمة السر الذهبية: المشيئة الإيرانية.

وكيف يستقيم هذا مع كون «أمين عام الحزب لبناني، وكل كوادر الحزب لبنانية، ويمارس نشاطه على أرض لبنانية، ويدافع ويقدم شهداء في سبيل تحرير الأرض اللبنانية..»؟! لا وجود لأي تعارض في الواقع، فنحن أمام نسخة جديدة من المشاريع الكبرى العابرة للحدود الوطنية، والتي تنشد هويات أوسع، ودولاً (بل امبراطوريات) أكبر.. فلا غضاضة إذاً في البداية من (الجزء) الذي سيذوب مستقبلاً في (الكل) المنشود..

يقول نصر الله: «نحن لا نطرح فكرة الدولة الإسلامية في لبنان على طريقة الطالبان في أفغانستان، ففكرة الدولة الإسلامية في لبنان حاضرة على مستوى الفكر السياسي، أما على مستوى البرنامج السياسي فإن خصوصيات الواقع اللبناني لا يساعد على تحقيق هذه الفكرة.. ونحن لا نستطيع إقامتها الآن لحاجتها إلى حماية».

بالفعل لا يطرح حزب الله الدولة الإسلامية على طريقة الطالبان، بل على طريقة إيران، وصحيح أنه لا يستطيع إقامتها الآن، ولكنه يفعل كل شيء ليتمكن من ذلك في المستقبل القريب..

إذاً لن يستطيع رئيس الجمهورية اللبنانية، ولا رئيس حكومتها، ولا أي من قواها السياسية، أن يلجم حزب الله، وستذهب مناشداتنا لكل هؤلاء أدراج الرياح، فما لم تغير طهران قرارها، فإن الحزب سيمضي قدماً في حربه علينا.. وحتى النهاية.

حملة «بصمة مناضل»

استمراراً للنضال السلمي... ولذكرى من شاركوا ببصمتهم

سارة مراد

أيام تفصل السوريين عن إنهاء العام الثاني على ثورتهم التي انطلقت في آذار من العام ٢٠١١، وراح ضحيتها حتى اليوم ما يزيد عن السبعين ألف سوري. ثورة يصفها المُفكّر الفلسطيني عزمي بشارة بالملحمية، ثورة أذهل ثوارها العالم حين خرجوا يرقصون يداً بيداً، كتفاً بكتف وهم يغنون للحرية في حمص العديّة، ثورة رفعت طوال أشهرها الأولى شعارات السلميّة، الدولة المدنية، نبذ الطائفية، وقوبلت بالرصاص الحي.

يرى البعض أنّ اعتقال الناشطين السلميين «غياث مطر» و«يحيى الشربجي» بتاريخ ٢٠١١/٠٩/٦ واستشهاد «مطر» تحت التعذيب حيث سُلّم جثمانه بتاريخ ٢٠١١/٠٩/١٠، كان نقطة تحوّل بتاريخ الثورة السورية. علماً أنّ يحيى الشربجي لا يزال قيد الاعتقال التعسّفي، وأفادت الأنباء بتعرّضه لتعذيب شديد. الناشطان من أبناء مدينة «داريا» في ريف دمشق، عُرفا بكونهما من أبرز قادة الحراك السلمي، حيث قادا ما عُرِفَ بحملة «الورد» وهي مظاهرات حمل فيها المتظاهرون السلميّون الورد في وجه عناصر الأمن والشبيحة التي جابهتهم بالأسلحة النارية والعصي الكهربائية. اعتبر التعذيب الوحشي الذي تعرّض له «مطر» وأدّى إلى وفاته رسالة إلى جميع النشطاء السلميين، بأنّ هذا مصير كل حراك سلمي، وكل الفاعلين فيه. حتى أنّ تشييع جثمانه قوبل بالرصاص الذي أردى يافعاً في السابعة عشر من عمره قتيلاً. واتجه الكثيرون إلى حسم أمورهم بأنّ المصير الوحيد الذي ينتظرهم هو عسكرة الثورة بكل ما يمكن أن يقود إليه من خيارات مأساوية، ليس أمرّها شبح الحرب الأهلية. وقد يُناقش الكثيرون في هذا، إلاّ أنّ بقاء أبرز نشطاء الحراك السلمي الفاعلين في بداية الثورة قيد الاعتقال التعسّفي حتى اللحظة، يؤكد إصرار النظام السوري على فرض العسكرة وخيار العنف كخيار وحيد على السوريين. غياث مطر، يحيى الشربجي، وآخرون ممّن أسسّوا ما يُعرف ب «لجان التنسيق المحليّة»، وهي من أهم الفاعلين الميدانيين والسياسيين في الحراك الثوري، التي لا تزال تحاول النأي بنفسها عن العسكرة، والتمسّك بخيار السلميّة، كسبيل وحيد لانتصار الثورة السورية بما يضمن وحدة سوريا الوطنية والجغرافية. اليوم يقوم ناشطون من نشطاء اللجان بإطلاق حملة «بصمة مناضل» تأكيداً على أنّه لا يزال في سوريا هامش، مهما ضَؤل للحراك السلمي، وإحياءً لذكرى جميع الناشطين الذين ساهموا في الثورة، ودفعوا حياتهم مخلفين وراءهم بصمة على قلوب من تبقى.

في هذا الصدّد كتب ثوار بلدة «تسيل»- درعا في إطار عملهم في حملة «بصمة مناضل» أنّه: (استمراراً للحراك الثوري السلمي، وتفعيلاً للديمقراطية الحقيقية، تمّ الإجماع من قبل عدد من نشطاء الثورة في بلدة تسيل على إطلاق حملة سلمية للتأكيد على استمرار العمل السلمي المدني، وهذه الحملة تهدف للتذكير بجهود المناضلين، وتعريفاً بدورهم، وتخليداً للتضحيات التي قدموها). بالنقش على الجدران، بتوزيع المنشورات، يخطون العبارات التي تذكّر بشعارات الثورة زمن البدايات، زمن السلميّة والهتاف للدولة المدنية، يروون الحكايات عن المناضلين الذين سرقهم الموت أو غيبتهم زنازين الاعتقال، إن كان نضالهم بالعمل الإغاثي، الإعلامي، التنظيمي، أو حتى النضال العسكري. على أوراق لا تشبه سوى أوراق «النعوة» التي تُعلّق عادة على جدران المدن والقرى السورية للإعلان عن الوفاة، والتنويه بالمتوفى، يكتب شباب «بصمة مناضل» اسم من رحل، مع صورة له، وبضع أسطر تحاول الكلمات فيها اختزال كل الأمل الذي سَكنه وهو ثائر، وكل الألم الذي عرفه كدين لا بُدّ من استحقاقه ثمناً لأمله في الحرية والكرامة. على الجدران التي زيّنها ناشطو مدينة «سراقب» بالأشعار والأغاني والحب ورسوم الأطفال، ينقش اليوم شباب درعا ومدن أخرى شعار اللجان وهو عبارة عن بصمة كف يُفترض أنها يد السوري، وقد خُطّ أسفلها «بصمة مناضل، بصمتكم على قلوبنا»، أو «على دربكم ماضون»، مُذكرين بالحالة التي عرفها السوريين تحت اسم «الرجل البخاخ»، حيث قام شبان سوريون في مختلف المحافظات السورية بكتابة العبارات الثورية على الجدران وتعرضوا للاعتقال والتعذيب وحتى القنص مباشرة. اليوم أيضاً يُعرّضُ هؤلاء النشطاء حياتهم للخطر في كل مرة يسرقون فيها من الزمن، والقنّاص، ورجال الأمن دقيقة لنقش كلمة على جدار مُهدد بانفجار قريب، بقذيفة هاون أو مدفع أو حتى صاروخ. إذ لا يملك المرء سوى الاندهاش من إصرار النظام السوري على تدمير أي فعاليّة مدنيّة سلمية، وذلك رغم عنف الخيار الأمني ووحشيّة الحرب العسكرية التي يخوضها في معركة البقاء ضدّ شعبه، واستخدم فيها القنابل العنقودية وصواريخ سكود، وكأنّ النشطاء السلميين هم الرعب الأكبر بالنسبة له، وكأنّ الكلمة هي الرصاصة الوحيدة التي يمكن أن تصيبه في «كعب أخيل» وتسقطه. خاصّة إذا ما نظرنا أنّ أول حكم إعدام صدر عن محكمة ميدانية استثنائية في سوريا عقب الثورة كان بحق الناشط الإعلامي «محمد عبد المولى الحريري» في شهر أيار من عام ٢٠١٢ بتهم (الخيانة العظمى، وإهانة هيبة الدولة، والتعامل مع جهات أجنبية)، بعد اعتقال استمر ٣١ يوماً تعرّض فيه «الحريري» للتعذيب الوحشي ممّا أسفر عن كسر في عموده الفقري. وذلك إثر مداخلة له على قناة «الجزيرة» القطرية تحدّث فيها عن الأوضاع الإنسانية لمدينة درعا بتاريخ ١٦ نيسان ٢٠١٢.

من درعا انطلقت شرارة الثورة، بعد أن كتب أطفال على الجدران «الشعب يريد إسقاط النظام»، ومن درعا اليوم تنطلق حملة «بصمة مناضل»، تحيّ ذكرى شهداء سوريا في مختلف البلدات والمدن. تحتفي بالكلمة، بالسلميّة، وتذكّر بالجوهر الأساسي للحراك الثوري في سوريا، على الرغم من أصوات الرصاص المتبادلة، من الانفجارات، وأرقام الشهداء التي تتجاوز المئة كل يوم.

عام على الغياب...

مهيار فارس

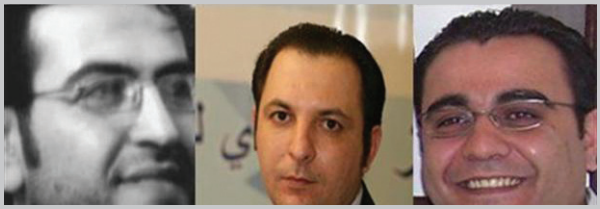

مضى يوم ٢٠١٣/٠٢/١٦ مُتمماً عام من الاعتقال لثلاثة من العاملين في «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير»، وهو المُنظمة السورية الوحيدة التي تُعنى بالدفاع عن الصحفيين وتوثيق الانتهاكات الواقعة بحقهم، تأسّس المركز عام ٢٠٠٤ ونال الصفة الاستشارية في للأمم المتحدة عام ٢٠١٠. إذ وقبل عام من ذات التاريخ، داهمت قوى المخابرات الجويّة مقرّ المركز في دمشق، واعتقلت رئيسه واثنا عشر موظفاً بالإضافة إلى زائرين. ما بين فرع مطار المزة التابع لقوى المخابرات الجويّة، وأحد مقرّات الفرقة الرابعة، وصولاً إلى سجن عدرا تنقل الناشطون الإعلاميون، وفي فترات مختلفة تمّ إخلاء سبيل الموقوفين، ولا يزال كل من رئيس المركز، الحقوقي مازن درويش، والمدوّن «حسين غرير» وهو أب لطفلين، والأستاذ الجامعي «هاني الزيتاني» وهو خريج كليتي الهندسة وعلم الاجتماع، معزولين عن الحياة، ممنوعين من ممارسة العمل، محكومين بالقلق العاجز عن حماية أطفالهم وأسرهم من ظروف الحياة القاسية التي تعرفها دمشق هذه الأيام. مطالبةً بالحرية المسلوبة لِمَن عمل بالدفاع عن الصحفيين وكل من يُعتقل في سبيل الدفاع عن حريّة الرأي والتعبير، أعلن مدونون وناشطون يوم ٢٠١٣/٠٢/١٦ يوماً للتدوين من أجل تسليط الضوء على جميع الإعلاميين المعتقلين وعلى كل صحافي مواطن معتقل. يُذكر أنّ درويش الذي وضع شعار مركزه بأنّ «الكلمة حق، والدفاع عنها واجب» نال مؤخراً جائزة «حرية الصحافي» لعام ٢٠١٢ من منظمة «مراسلون بلا حدود»، وسبق أن نال عام ٢٠١١ جائزة «رولاند برغر للكرامة الإنسانية». ممنوع من السفر منذ ٢٠٠٧، تعرّض للاعتقال والتوقيف أكثر من مرّة، وتمّ إغلاق مقر المركز مرتين من قبل السلطات الأمنية في سوريا.

شركات الشبيحة وتعهدات أمنية لصالح النظام الفاشل

ميسون ونوس

الخبر يقول: أن مجلس الوزراء في سوريا وافق لوزارة النفط ومؤسساتها من حيث المبدأ على إجراء عقود حماية لمنشآت وخطوط نقل النفط الخام والمشتقات النفطية وقوافل نقل النفط، وتم تشكيل لجنة وزارية لهذه الغاية ضمت ممثلين عن وزارات النفط والثروة المعدنية، العدل، الإعلام، الإسكان، التنمية العمرانية، المالية، إضافة للمستشار القانوني في مجلس الوزراء، بهدف إعادة دراسة صيغ العقود التي تضمن حقوق الدولة، والعمل بالتوازي مع ذلك على إحداث هيئة حكومية عامة لحماية المنشآت النفطية.

وقد نقلت وكالة الأنباء الرسمية «سانا» عن وزير النفط سليمان عباس: أن إجراءات الحماية التي اتخذتها الوزارة لحماية المنشآت النفطية وفق الآلية الحالية لم تحقق الهدف المطلوب والغاية المرجوة، مما يستدعي إعادة النظر بهذه الآلية واتخاذ إجراءات حماية تعد أكثر جدوى وفاعلية.

من جهة أخرى جرى اعتقال مدير «سادكوب» دير الزور في دمشق، يوم ١٤ شباط/ فبراير، وفق مذكرة من النائب العام، وبناءً على طلب وزير العدل بعد امتناع المحافظ الجديد عن اعفائه من منصبه بقرار من مجلس الوزراء.

وهو ما يشي أن القضية بمجملها قضية فساد إداري، يجري تغيير مجراه الآن، حيث أوضح مصدر في مجلس الوزراء مؤخراً أنهم يحاولون تمرير قرار عقود مع الشركات الأمنية الخاصة، التي أنشئت وجرى منحها ترخيص مزاولة المهنة الأمنية مسبقاً، لتكون شريكا في عملية الفساد القادمة، بحجة حماية خطوط النفط والمشتقات التي عجزت الدولة عن حمايتها، مقابل حصة ريعية لهذه الشركات الأمنية العتيدة تبلغ قيمتها ٥٪ من دخل شركات النفط وشركة سادكوب لتوزيع المشتقات النفطية وشركات نقل النفط، وهو أحد الحلول المطروحة لتحميل الفئات الصاعدة من شبيحة ومرتزقة وعصابات باسم الشركات الأمنية الحديثة جزءاً من وظائف الدولة الفاشلة، وبالتالي الخبر السابق سيكون مقدمة لتعهيد تلك الشركات الأمنية سلامة طرق المواصلات وحمايتها أمنياً، دون أن يجري تحديد عائدات المهمة القادمة.

كاريكاتير العدد - المقابلات الإعلامية

الانشقاقات دلالة وآفاق

جورجيت أسعد

منذ اندلاع الثورة الشعبية في سوريا شهد جيش النظام العديد من الانشقاقات داخل بعض كتائبه وألويته، الأمر الذي ساهم وساعد الى حد كبير على إحراز تقدم واضح للثوار على جميع الجبهات بما فيها العاصمة دمشق، لكن السؤال الذي يبقي يلحّ بقوة: متى تبدأ الانشقاقات داخل النواة الصلبة لجيش النظام؟ تلك النواة بالمعنى المهني لوحدات الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة، وبالمعنى المذهبي للأقليات أيضاً، ومتى تبدأ إنشقاقات قطع عسكرية بكاملها عن النظام وليس مجرد أفراد منشقين؟

لم تتأخر أصداء الجواب في الوصول إلينا، حيث كشفت مصادر عسكرية حدودية في الأردن أن ٨ ضباط سوريين من ذوي الرتب العالية لجأوا مع عائلاتهم إلى المملكة ليلة ١٥/ ٢. مع الإشارة إلى رتبهم التي تتراوح ما بين عقيد ومقدم ونقيب وملازم ٢ وملازم ١. وقد تمّ نقل المجموعة وسط إجراءات أمنية إلى مخيم الراجحي للمنشقين عن الجيش السوري في منطقة منشية العليان بمحافظة المفرق، ويضم هذا المخيم حاليا وفق المصادر ذاتها ٢٣٩٦ عسكريا منشقا عن الجيش النظامي السوري من مختلف الرتب العسكرية.

كما أفاد تقرير لموقع «الشفاف» بتاريخ ١٥/٠٢/٢٠١٣ أن الانشقاقات داخل الجيش النظامي تعدّت ١٠٠ ألف بين ضابط وجندي، وهؤلاء بحسب المعلومات، يتوزعون على مناطق حمص ودرعا والرستن وحماه، وعلى اطراف مدينة حلب وريفها. ومع توقع مزيد من الانشقاقات خلال الأسابيع القادمة، برزت منذ اسبوعين تقريباً مفاجأة تمثلت بانشقاق ١٠ ضباط، خمسة منهم ينتمون إلى الطائفة، العلوية وثلاثة من الطائفة السُنية، وضابط درزي، وآخر آشوري، وهم من أصحاب الرتب العالية ينتمون إلى الفرقة الرابعة العاملة تحت إمرة العقيد ماهر الأسد وهو شقيق الأسد الصغير.

مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة وخطورة الانشقاق وبشكل خاص من الفرقة الرابعة، فقد أشار التقرير إلى وجود اكثر من ٣٠ حالة إعدام لضابط وجنود من الفرقة الرابعة خلال الأشهر الماضية، إما بسبب رفضهم تنفيذ الاوامر الصادرة عن ضباط كبار في الفرقة، أو لعدم إفادة قياداتهم بمعلومات تتعلق بانشقاق عناصر وضباط في داخل الاحياء التي يسكنون فيها.

من جهته أكد أبو أحمد الدمشقي الناطق الاعلامي لكتيبة المقداد بن عمرو أن ٣٠٠ حالة انشقاق تمت خلال الأسبوع المنصرم من معركة دمشق، وقد تمّ تأمين خروجهم الآمن من قبل اللواء لدينا، مضيفاً «خلال الحديث مع المنشقين تبين أن النظام متفكك وغير قادر على السيطرة حتى على الجيش الموالي له، ويعتبر هذا النظام ميت سريريا وينتظر من ينزع عنه الاجهزة ليعلن بذلك سقوطه».

وقد رصدت صحيفة «نيويورك تايمز» في تقرير لها من داخل العاصمة مؤخراً مؤشرات هذه الحالة بظهور «خطوط نفسية وليست جغرافية تم اجتيازها» في معركة دمشق الأخيرة، خطوط رسمتها ملامح التعب واليأس البادية على وجوه العساكر في جيش النظام المنهك.

آخر انشقاق نشر خبره الدكتور رضوان زيادة على صفحته في الفيس بوك وتضمن بالحرف «انشقاق اللواء ٣٥ بأكمله في عدرا سوريا، يعد أول انشقاق شاقولي لوحدة بأكملها في الجيش النظامي منذ بداية الثورة، تصاعد الانشقاقات بهذا المنوال يعني انفراط كامل لعقد الجيش النظامي وتصاعد في قوة الجيش الحر قدرة بشرية وعسكرية».

ونحن نعتقد أن توسّع الظاهرة السابقة شاقولياً وأفقيا كفيل بكتابة نهاية هذا النظام المجرم، وبداية انتصار الثورة.